مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

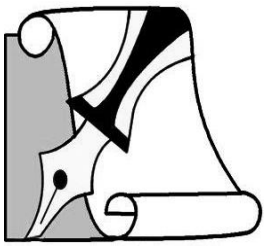

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ ـ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
٢ ـ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
٣ ـ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
٤ ـ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

سُجل في اليومين الماضيين تطوّر هام تمثّل في قرار المجلس الدستوري إبطال القانون الضريبي الموازي لسلسلة الرتب والرواتب، ما أحدث إرباكاً في البلاد.

من ناحية، فإنّ هذه المفاجأة كانت إيجابية لناحية رفع سيف الضرائب عن رقبة الناس، ومن ناحيةٍ ثانية، فإنّه لم يهدّد مصير السلسلة ورواتب الموظفين، وهو أمر ستقوم السلطة السياسية بتداركه في الفترة المقبلة، كون لا علاقة لقانون السلسلة بإسقاط قانون الضرائب، وبالتالي، فإنّ قانون السلسلة قائم ولم يُمسّ ولا تستطيع الدولة إيقافه بذريعة تعطيل قانون الضرائب.

تدارك السلطة الحتمي لهذا المأزق سيحول دون هذا السؤال عن مصير السلسلة، أمّا بالنسبة إلى قانون الضرائب، فإنّه إمّا سيُعدّل أو سيتمّ تمويل السلسلة عبر الموازنة وهو ما يتطلّب سياسة ضريبيّة مدروسة لا تشمل الطبقات الدنيا. كما أنّ من الضروري أن يشتمل الأمر على مكافحة الفساد ومكامن الهدر في الإدارة، وهو أمر يبدو مستعصياً في ظلّ الواقع اللبناني الطائفي.

لكن المفارقة في الأمر تتمثّل في تراجع قوى سياسيّة كثيرة عن موافقتها على القانون عبر الإعلان عن أنّ إبطال القانون الضريبي يعبّر عن المنحى الذي كانت تسلكه والهدف الذي توخّته.

وسارع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى تلقّف الكرة عبر تذكيره بما قاله سابقاً حول أنّ القانون المطعون فيه صدر في غياب الموازنة وخارجها وخالف مبدأ الشمول. وقد أوردت قناة "أو. تي. في" ما حرفيّته:"وللمزيد من إنعاش الذاكرة حول هذا الموضوع لا بدّ من التنبيه إلى أنّ رئيس المجلس النيابي هو من كان مصرّاً على إقرار السلسلة قبل الموازنة".

على أنّه يسجّل في هذا الإطار إثبات المجلس الدستوري مناعته عبر اتّخاذه الموقف القانوني الملائم، ما يضع السلطتين التنفيذية والتشريعية أمام مسؤولياتهما في ضبط الإنفاق ومنعِ الهدر والصفقات والسمسرات توفيراً للمال العام الذي من المفترض به أن يغطّي نفقات السلسلة من دون تكبيد الطبقات الفقيرة مصاريف هذه النفقات.

تحذير السفارات.. وموقف لبناني متشدّد

يجب التوقّف عند ما خرجت به قبل أيام بعض السفارات الأجنبية، لا سيّما الأميركية والفرنسية والبريطانية والكندية، بتحذيرات إلى رعاياها من عمليات إرهابية تنتظر الشارع اللبناني، وكان التركيز من قبل بعضها على كازينو لبنان الذي يُعتبر معلماً سياحيّاً هامّاً في البلاد، ما سبّب حالة هلع كبيرة في صفوف المواطنين، واستياء لدى المسؤولين اللبنانيين.

وقد خرجت تلك التحذيرات بعد أيامٍ قليلة على نجاح المقاومة ولبنان في تحرير الأراضي اللبنانية من المجموعاتالمتطرّفة المسلّحة.

وعُلِم على هذا الصعيد أنّ التحذير الأكبر والأكثر أهمية كان من السفارة الأميركية في بيروت، في حين أن باقي السفارات يبدو أنّها قد التحقت بها بشكلٍ تلقائي. ويطرح هذا الأمر سؤالاً حول حقّ السفارات الأجنبية في إصدار تحذيرات كهذه من دون تنسيق مع الدولة اللبنانية، التي صدر عنها بيان من وزارة الخارجية انتقد تلك التحذيرات. وقد دعا رئيس الجمهورية ميشال عون المواطنين إلى عدم الإنجرار وراء الشائعات، خاصّةً

أنّها تتسبّب بحالة هلع كبيرة في صفوف المواطنين والمقيمين، وبذلك يكون رئيس الجمهورية قد نطق بحال اللبنانيين كون هذه البيانات لها تداعيات خطيرة على الأوضاع المحليّة، الاقتصادية منها على وجه الخصوص، كما على الاستقرار النفسي للمواطنين.

لكن المفارقة هنا تتمثّل في أنّ الوضع الأمني في لبنان، على مستوى التهديدات الإرهابية، هو أفضل من بعض البلدان التي تطلق الشائعات حول وضعه الأمني، بالرغم من قرب لبنان جغرافيّاً من بؤر التوتّر في سوريا والعراق، إضافةً طبعاً إلى إسرائيل التي تترصّده على الدوام.

وقد أثبتت الأجهزة الأمنيّة كفاءتها، مع الفارق الشاسع في طبيعة وإمكانات لبنان من جهة، وتلك البلدان من جهةٍ أخرى. وقد أعلن لبنان بالفعل عن توقيف خليّة تابعة لتنظيم داعش كانت تخطّط للقيام بعمل إرهابي، وقد تمّ اعتقال ١٩ شخصاً لارتباطهم بشكلٍ أو بآخر بالخليّة المذكورة، التي يرأسها المصري فادي إبراهيم أحمد علي الملقّب بـ"أبو خطاب"، وهو متوارٍ داخل مخيم عين الحلوة.

وإذا كان من حق السفارات الأجنبية أن تنبّه أو تحذّر مواطنيها من أي تهديد إرهابي، لا بل إنّ هذا الأمر يُعَدّ من ضمن مسؤولياتها، فقد ساد رأي أنّ من الأهمية بمكان لوزارة الخارجية والمغتربين أن تتجنّب هذا الأمر في مرّةٍ مقبلة عبر بحث المسألة مع السفارات قبل أن تلجأ الأخيرة إلى إطلاق مثل تلك الإشاعات التي أثبتت كذبها، والتي ترافقت مع موجة من الإشاعات والمعلومات غير الصحيحة التي انتشرت بسرعة على مواقع التواصل الإجتماعي المختلفة.

وعُلِم على هذا الصعيد أنّ الجهات الرسمية اللبنانية قد طلبت فعلاً من تلك السفارات التريّث في إصدار بيانات تنبيهيّة لدى توافر أي معلومات خطيرة من أجهزة أمنيّة تابعة لبلادها، وتم الطلب منها أن تنسّق مع الأجهزة اللبنانية عبر الاتصال بوزارة الخارجية، لتأمين ما هو مطلوب للتثبّت من أي أمر إرهابي. كما طُلب من تلك السفارات أن تقوم بذلك التنسيق لكي لا تتسرّب الإشاعات إلى اللبنانيين وتحدث حالة هرج ومرج في المرّة المقبلة.

كما عُلِم أنّ بعض تلك السفارات أبلغت الجهات اللبنانية التي راجعتها، أنّ ما فعلته لا يعني التشكيك بقدرة الأجهزة الأمنيّة اللبنانية على نشر الأمن وهي التي كشفت، وتكشف، شبكات إرهابية في أكثر من منطقة لبنانية، وكان الرّدّ اللبناني أنّ تلك البيانات أثبتت خطأها مع الوقت.

في كل الأحوال، إذا كانت التنظيمات الإرهابية قد مُنيت بهزائم كبيرة في المرحلة الماضية، فإنّها قد تكون لا تزال نشطة عبر بعض الخلايا النائمة كما هو الحال مع خليّة عين الحلوة.

من هنا، فقد تلجأ تلك التنظيمات إلى أسلوب حرب العصابات في مهاجمة بعض الدوريات الأمنيّة، ورفع وتيرة الهجمات الإرهابية التي تستهدف مواقع حيوية عسكرية كانت أم سياحية، وتنفيذ عدد من التفجيرات الغادرة التي تطال المدنيين، ما يؤلم اللبنانيين من دون التأثير فعليّاً على سير مؤسسات الدولة أو عن إصابة بنية المقاومة. وهي وسائل تلجأ إليها التنظيمات في مرحلة اليأس أو رفض الهزيمة والمكابرة عليها.

وقد جاءت اعترافات بعض الموقوفين، الذين نجحت القوى الأمنية باعتقالهم وبانتزاع معلومات قيّمة منهم في سياق "الحرب الإستباقيّة" التي يعتمدها لبنان ضد الإرهاب منذ فترة، في رفع مستوى الخشية، بعد أن تبيّن أن تحضيرات تجري على قدمٍ وساق لاستهداف مناطق آمنة.

لكن، وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول أنّ لبنان ليس في خطرٍ أمني اليوم يفوق الخطر الذي كان فيه قبل بضعة أشهر أو حتى قبل بضعة أعوام (العامان ٢٠١٣ و٢٠١٤ مثالان على ذلك)، والعامل الأهم في ذلك هو الانتصار الذي تحقّق في الحرب السورية لمحور المقاومة، إضافةً إلى نجاح الأجهزة الأمنيّة اللبنانية في استباق بعض الخلايا الإرهابية في تنفيذ ضرباتها. وقد جرى تفكيك وتشتيت العديد من "الخلايا النائمة"، وتمّ اعتقال عشرات المطلوبين والمشتبه بهم.

وحتى بالنسبة إلى الثغرة الأمنيّة المتمثّلة في مخيم عين الحلوة، فإنّه بعد انتهاء معركة الجرود، اتُّخِذ قرار لبناني عالي المستوى، بوجوب إنهاء هذه الظاهرة بأسرع وقتٍ ممكن، بالتنسيق مع القوى الفلسطينية أو ما يعرف بالفصائل.

وعُلِم أنّ اتصالات كثيفة قائمة في المرحلة الراهنة مع قيادات فلسطينية مختلفة، بعلم أكبر السلطات اللبنانية، لتأمين تسليم المطلوبين المختبئين في المخيم بأقلّ كلفةٍ ممكنة، لكن من دون مماطلة هذه المرة، بعد أن تبيّن ارتباط العديد من الخلايا الإرهابية في لبنان بأشخاص ومطلوبين داخل المخيم، لجهة حُصولهم على التمويل والتوجيه والدعم اللوجستي على اختلاف أنواعه.

وبينما يعزّز الجيش اللبناني من إجراءاته الأمنيّة حول المخيم وعند مداخله، لا بل يتشدّد فيها، تعمل القوى الفلسطينية على نقل عناصر مقاتلة إضافية إلى داخل المخيم، وذلك لرفع مستوى الضغط على المطلوبين والمتّهمين، في إطار سعي الجميع لإنهاء الحالة الشاذة لهذا المخيم وطيّه، لما فيه مصلحة الفلسطينيين كما اللبنانيين.

تثبيت موعد الانتخابات.. وتفوّق بري

في هذه الأثناء، بدا وكأنّ استحقاق الانتخابات النيابية المقبلة بات على المحكّ، في ظلّ دعوات لاعتماد البطاقة البايومتريّة تحت عنوان تحديث الأحوال الشخصية، ما يعني تطوير بطاقة الهوية الحالية إلى هوية بايومتريّة مزوّدة ببياناتٍ شخصيّةٍ عن الناخبين تُعتَمد في العملية الانتخابية، ما يطرح تساؤلات حول إمكانيّة الانتهاء من إنجاز تلك البطاقة في الوقت المناسب قبيل انتهاء ولاية المجلس النيابي في أيار من العام المقبل.

الكرة باتت في ملعب المجلس لإقرار تمويل الانتخابات، في جلسةٍ لن تُعقَد قبل عشرة أيام على أقلّ تقدير، وهو ما يضع وزارة الداخلية أمام استحقاقٍ صعبٍ لإنجاز البطاقة في الموعد المحدّد.

ومع استمرار السّجال حول البطاقة البايومترية كوسيلةٍ للاقتراع في الانتخابات النيابية المقبلة، وبدء مراسم عاشوراء، تكاد تكون فرص إقرار مجلس النواب تمويل الانتخابات النيابية قبل نهاية الشهر الحالي، معدومة. كما أنّ البطاقة البايومترية متوقّفة الآن على قبول المجلس النيابي للتمويل، وعلى ما يمكن أن يحصل خلال جلسة المجلس لهذا الأمر من انقسام، وما إذا كان المجلس سيوافق سريعا، فضلاً عن قدرة وزارة المال على تحويل هذه الاعتمادات سريعا.

هذا مع العلم أنّ وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، كان قد وضع مهلة أوائل الشهر المقبل للبدء بإجراءات تنفيذ مشروع البطاقة، من توقيع العقد مع الشركة المنفّذة، ثم البدء بجمع بيانات طالبي البطاقة بداية الشهر المقبل، تمهيداً للمباشرة بإصدار البطاقات مطلع العام ٢٠١٨.

هذه المهلة من المرجّح أنّها ستمرّ من دون تأمين مجلس النواب للموازنة المطلوبة. فالمجلس لن يجتمع قبل نهاية مراسم عاشوراء، كما أنّه حتى لو اجتمع وأدرج على جدول أعماله بند تمويل العملية الانتخابية وتوفير الاعتماد المطلوب لذلك، الذي يُقدّر مجموعه بنحو ١٨٦ مليون دولار، بينها ٤٠ مليون دولار لإصدار البايومترية وحدها، فإنّ هذا الأمر لا يعني إقرار المجلس لهذا البند، في ظلّ الانقسام الحاصل حول تلزيم العقود لشركة واحدة بالتراضي، وتمسك بعض الأطراف بإحالة الأمر على إدارة المناقصات.

يقول متابعون لموقف الرئيس بري أنّ خلفيّة هذا الاقتراح هي أنّ رئيس المجلس يخشى على مصير الانتخابات، وهو يرى أنّ بعض القوى السياسية، مثل رئيس الحكومة سعد الحريري، يتحايل على موضوع إنجاز البطاقة الانتخابية الممغنطة المنصوص عنها في قانون الانتخاب، وكأنّه يرغب الذهاب إلى تمديد جديد لمجلس النواب بذريعة عدم التمكّن من تأمين هذه البطاقة قبل حلول الموعد الانتخابي، إذ إنّ العدد المقدّر إنجازه من هذه البطاقة يبلغ أكثر من ثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف بطاقة.

ويقول المتابعون أنّ البلاد كانت أمام خيارات ثلاثة: تأجيل الانتخابات، ما يعني تمديداً جديداً للمجلس إلى حين إنجاز البطاقة الانتخابية، تقصير للولاية، ما يعني إجراء الانتخابات هذا الخريف بموجب بطاقة الهوية أو ما يعادلها، او إستعجال الإجراءات والخطوات التنفيذية لإنجاز البطاقة الانتخابية الممغنطة، وهذا الأمر غير مضمون زمنيّاً، سواء بالتراضي أو بالمناقصة.

وبالتالي، فمن المرجّح أن تسقط الدعوات لاعتماد هذه البطاقة، الأمر الذي تزامن مع دعوة الرئيس بري إلى تقريب موعد الانتخابات استباقاً لما يخشاه. من هنا كانت فكرة اقتراح القانون المعجّل المكرّر لكتلة التحرير والتنمية لاختصار ولاية المجلس النيابي، فتنتهي في آخر العام، أي في ٣١ كانون الأول المقبل، على أن تُجرى الانتخابات قبل هذا التاريخ.

ومع شبه فشل تمرير البطاقة، فإنّ بري يكون قد فاز في جولة كباش في وجه رئيس الجمهورية ميشال عون الذي كان يؤيّد اعتماد تلك البطاقة. وقد جنّب هذا الأمر البلاد معركة سياسيّة بين بري من جهة، والرئيسين عون وسعد الحريري من جهةٍ أخرى، وخصوصاً أنّ بري لن يقبل باتّفاق رضائي، ويصرّ على إجراء مناقصة عبر إدارة المناقصات.

بسبب ذلك، يبدو أنّ موضوع البطاقة لن يمرّ، ومن الممكن العودة إلى آليّة الانتخاب التقليدي، أي عبر الهوية أو جواز السفر، وبذلك هناك مكسب آخر عبر التوفير على الدولة مبالغ طائلة.

من ناحيته، يقول متابعون لموقف رئيس الجمهورية،أنّه يتمسّك بإجراء الانتخابات في موعدها في ظلّ سؤاله عن سبب إفشال البايومترية منذ اليوم، فإذا اقتربت المُهَل ولم تُنجَز، فإنّه حينها يتمّ البحث عن الحلول في وقتها.

لكن، بعد كل ذلك، ثمّة سؤال يطرح نفسه اليوم، بعد نحو عام على انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية وتفاهمه مع الرئيس سعد الحريري على ملفات مختلفة في البلاد، وهو هل تسير الأمور نحو مواجهة بين الرئاستين الأولى والثالثة، من جهة، والرئاسة الثانية، من جهةٍ أخرى؟

يبدو أن الأمر مستبعد، كون رئيس الجمهورية لن يلجأ إلى هذا الأمر في وجه بري الذي يتحيّن كل فرصة لتثبيت سلطاته وإفهام رئيس الجمهورية أن لا عودة إلى مرحلة ما قبل اتّفاق الطائف.

لكن بري، في المقابل، يعلم تماماً حجم اللعبة المحلية والإقليمية والدولية، على أنّ الأهمّ يتمثّل في موقف اللاعب الأكبر في اللعبة المحلية، ألا وهو حزب الله، الذي لا يزال الضابط الأساسي للأمور والذي لن يسمح بأي عبث داخلي بين الرئاسات الثلاث ما قد يؤثّر على الاستقرار الداخلي، الهشّ أصلاً.

عين الحلوة: إنجاز اللائحة

يستمرّ الإهتمام الأمني الرسمي بمخيم عين الحلوة، خاصة مع الكشف الجديد عن الخلية الأخيرة لداعش، وذلك بعد حسم معارك الجرود، ما أدّى إلى اختلاف الأوضاع السياسية الداخلية عن سابقاتها.

لذا، انطلقت الحملة بجدّيّة نحو المخيم الذي يمكن أن يشكّل مصدراً لاستهداف الأمن اللبناني والفلسطيني بعد أن تحوّل في السنوات الأخيرة إلى ملاذٍ للكثير من المطلوبين.

وبعد أن تمّ إبلاغ الفصائل الفلسطينية بضرورة تحرّكها، من غير الضروري أن يكون عسكريّاً في الفترة الحالية، قطعت الاتّصالات الأمنيّة اللبنانية - الفلسطينية شوطاً بعيداً بالنسبة إلى تحديد الأولويات المنوي تنفيذها على صعيد المطلوبين المتواجدين في عين الحلوة، والمدرجين ضمن لوائح الخطرين وفق لوائح إسميّة أعدّتها مخابرات الجيش اللبناني وسلّمتها إلى الفصائل التي أعلنت استعدادها للعمل على اعتقالها.

إذاً، حصل تفاهم حول ملف المطلوبين وأعدادهم مع جردة كاملة بالأسماء وتصنيفاتهم وأماكن إقامتهم مع تحديد القضايا المطلوبين بشأنها، في خطوةٍ أولى، لكن متقدّمة على هذا الصعيد.على أنّ الاجتماع شدّد على ضرورة الفصل بين قضية المطلوبين بقضايا إرهابيّة وأمنيّة عن المطلوبين بقضايا عادية.

وتمّ تشكيل لجنة لبنانية فلسطينية مهمّتها التنسيق اليومي في منطقة صيدا بشأن قضية المطلوبين والوضع الأمني في عين الحلوة وسائر الملفات الأمنية، على أن تتبعها لجنة متابعة تكون مهمّتها التنسيق حصريّاً بشأن ملف المطلوبين.

ويقول متابعون للملف أنّ اللجنة تنتظر اجتماعاً مركزيّاً في السفارة الفلسطينية في بيروت للقيادة السياسية للاتّفاق على أسماء اللجنة والفصائل المشاركة والمهمّة المنوي التصدّي لها.

من جهة الفلسطينيين، ثمّة تمسّك بالقوة الأمنيّة المشتركة التي تعكس تفاهم الفصائل على أن يتمّ تعزيزها بعد تشكيل غرفة عمليات مركزيّة لمتابعة الأحداث الطارئة والتطورات في المخيم.

لكن ثمّة صعوبة في التوصّل إلى اعتقال المطلوبين الخطرين في المخيم، والذين زاد عليهم أخيرا المصري "أبو خطاب" الذي يقال عن تواريه في حي الطوارئ.

في المقابل، يشتكي الفلسطينيون من الإجراءات المشدّدة التي يقوم بها الجيش والتي تزداد يوميّاً على مداخل عين الحلوة.

كما رفع البعض من جديد قضيّة الجدار الإسمنتي الذي تقيمه قيادة الجيش في الجهة الغربية للمخيم، معترضاً على مساره.

وكانت معظم الفصائل الفلسطينية، باستثناء حركة فتح التي وافقت على مضض ومن ثم عادت إلى الإعتراض، قد رفضت الجدار الذي تمّ البدء بالعمل به في تشرين الثاني من العام الماضي.

ثمّة شعور في المخيم منذ ذلك الحين بالانزعاج، وخاصّة من أبراج المراقبة فيه، علماً أنّه تمّ إبلاغ الفصائل الفلسطينية به منذ مدّةٍ طويلة، وتحديداً منذ شهر أيلول من العام ٢٠١٢، على أن يتمّ بحث كيفيّة بنائه لاحقاً.

ويلفت البعض النظر إلى أنّ السلطات اللبنانية تعرّضت طيلة السنوات الماضية لضغوط، خصوصاً من قوات اليونيفيل لبناء الجدار في سبيل الحؤول دون تعريض طريق صيدا نحو الجنوب للخطر.

وبينما يشير البعض إلى أنّ الفصائل قد تبلّغت في شهر آب من العام الماضي أنّه تمّ العدول عن بناء الجدار، تعزو فصائل عدّة اعتراضها على أعمال البناء إلى كون تلك الأعمال لم تكن تشير إلى ماهيّة الجدار كما تبيّن بعد ذلك، إذ بدا أنّه عالٍ وإسمنتيّ وليس مشروعاً محدوداً.

في أواخر العام الماضي تراجعت الفصائل عن اعتراضها، على مضض، لكنّها تعترض اليوم على بعض مساره، من دون أن يعني ذلك رفض الجدار من حيث المبدأ. وهي بذلك لا تودّ الدخول في خلاف مع العهد الجديد ممثّلاً بالرئيس ميشال عون كما أنّها لا تريد مواجهة الحكومة اللبنانية التي تشترك معها في المعركة في وجه الإرهاب.

وقد عاد الفلسطينيون إلى مطلبهم الجديد القديم في إقامة حوار شامل، وليس أمنياً فقط، مع لبنان يأخذ في عين الاعتبار مخاوف الفلسطينيين وهواجسهم الحياتيّة، وأساساً الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والقانونية للشعب الفلسطيني، كون الفقر المدقع الذي يعيشون فيه قد يمكّن الجماعات المسلحة من التسلّل إلى بسطاء الفلسطينيين والعبث بأمن المخيم.

في هذه الأثناء، انعكس الاتّفاق بين حماس والسلطة الفلسطينية في غزة، ارتياحاً بين الفلسطينيين في عين الحلوة وغيره من مناطق الشتات الفلسطيني.الاتفاق بحلّ اللجنة الإدارية فيغزة لإتاحة المجال أمام جهود مصر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، انعكس تقارباً بين فتح وحماس التي تحتفظ بعلاقة جيدة مؤخراً مع حركة فتح الأخرى بقيادة القيادي الفتحاوي المفصول محمد دحلان.

وتأمل القوى الفلسطينية في لبنان أن تساهم المصالحة بين تلك الفصائل، والتي يحتاج إليها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في تشكيل مظلّة حماية سياسيّة للمخيمات التي تعيش أوضاعا سياسيّة وأمنيّة وإنسانيّة واجتماعيّة صعبة بحيث يؤدّي الاتّفاق والمصالحة إلى تخفيف هذه المعاناة، وفتح حوار رسمي وسريع مع الدولة اللبنانية.